واقـع تجارب الدول الأوروبية في فتـح نوافـذ إسـلامية

المعوقـات والتحديات

يونس الزين
جامعة الوادي
Zine-younes@univ-eloued.dz

الأمير عبد القادر حفوظة
جامعة الوادي
Lamirhafouda@gmail.com

The reality of the experiences of European countries in opening Islamic windows
Constraints and challenges

ملخص: سنعالج في هذه الورقة البحثية واقع تطبيق صيغ التمويل البنكي الإسلامي على مستوى الدول الأوروبية كفتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية أو فتح بنوك إسلامية, حيث تعرضنا إلى سرد واقع ما وصلت إليه هذه الدول الأوروبية من تطبيق هاته الأخيرة على مستوى الأنظمة البنكية وكذلك الأسباب والدوافع التي أدت الى تبني هاته الصيغ التمويلية وما هي المعقوقات والتحديات التي تواجهها.

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية, تجارب الدول الأوروبية.

Summary: We address in this paper and the reality of the application of Islamic banking financing at the level of European countries formats such as opening Islamic windows in conventional banks or opening Islamic banks, where we were to the reality of what we have reached the European countries from the application of these circumstances the last on the banking systems level as well as the reasons and motives listed that led to the adoption of these circumstances funding formulas and what Almakoqat and the challenges they face.
Key words: Islamic banks, the experiences of European countries.

مقدمة:

يوجد اليوم بالساحة الأوروبية الواسعة وبالمفهوم الشامل المذكور ما يزيد عن 50 مؤسسة مالية ومصرف تتعامل بمبادئ الشريعة الإسلامية من بنوك وفروع ونوافذ بنكية وبيوت تمويل إسلامية وصناديق استثمار وشركات تامين إسلامي (تكافل) , وتحتل البنوك الأوروبية الكبرى مثل بينبيباريبا(BNP)ودوتش بنك (Deutch Bank)وسوسيتيجينيرال(SocieteGenerale) وكريديسويس (Credit Suisse)ولويدستيسبي(Loyds TSB)، موقع الصدارة في قائمة المصارف المتعاملة بأساليب التمويل الإسلامي والتي حققت أعلى أرباح عام 2007 متقدمة على كل المصارف الإسلامية في العالم ضمن قائمة إلى 500 مؤسسة مالية إسلامية عالمية,وتتجه خدمات هذه البنوك الأوروبية الكبرى إلى جذب الأموال الإسلامية في دول المشرق ولم تسع لحد الآن إلى الاتجاه بمثل هذه الخدمات إلى الوجود الإسلامي بأراضيها، وهي مفارقة ملفتة مقارنة بعدد المسلمين المتواجدين بأوروبا وتطلعاتهم إلى المعاملات المصرفية التي تحترم معتقداتهم الدينيةمن خلال مما سبق تبرز الإشكالية الرئيسية لهذه الورقة البحثية، والمتمثلة في:

- **ما هو واقع تجارب الدول الأوروبية في فتح نوافذ إسلامية على مستوى البنوك التقليدية؟ وما هي أهم المعوقات والتحديات التي واجهت البنوك الإسلامية في الدول الأوروبية؟**

ولمعالجةهذاالموضوعسوفنتطرقإلىالمحاور التالية:

المحور الأول:أسباب الاهتمام الأوروبي بالبنوك الإسلامية.

المحور الثاني: واقع تجارب الدول الأوروبية في فتح نوافذ إسلامية.**المحور الثالث:** المعوقات والتحديات التي واجهت البنوك الإسلامية في الدول الأوروبية.

أهدافالدراسة:

يسعىالبحثإلىتحقيقالأهدافالآتية:

-تسليطالضوءعلىطبيعةالعملالبنكي الإسلاميمنمختلفجوانبه،وتشخيصالدورالكبيروالفاعلالذييمكنأنتؤديهالبنوكالإسلامية كبديل للبنوك التقليدية (الربوية).

-

بياناالأهميةالكبيرةالتياكتسبتهاالبنوكالإسلاميةفيالآونةالأخيرة،فقدباتتصناعةالمالالإسلاميةأمراًواقعاًفيالحياةالبنكية،وبدأتصناعةالتمويلالإسلاميتكتسباعترافاًمتزايداًواهتماماًفيأوساطالصناعةالماليةالعالمية.

المحور الأول:أسباب الاهتمام الأوروبي بالبنوكالإسلامية:

أولا: تنامي الطلب على المنتجات الإسلامية:

أصبحت البنوك الإسلامية خلال السنوات الأخيرة صناعة حديثة تستقطب اهتمام العديد من البنوك والمؤسسات المالية الدولية والأطراف الفاعلة في النظام المالي العالمي.ويعود ذلك إلى النمو الهائل الذي شهدته هذه الظاهرة اثر الطفرة النفطية التي اكتسحت المنطقة الإسلامية والخليجية خصوصا تزامنا مع صعود الصحوة الإسلامية على صعيد عالمي واسع وتزايد الطلب على المعاملات المالية التي تراعي القيم والأخلاق وأحكام الشريعة الإسلامية, واكبت البنوك الغربية هذه الموجة المتصاعدة شرقا وغربا وسارعت في تكييف خدماتها وتطويع نشاطاتها لتلبية حاجيات العملاء من هذه الفئة من الجمهور وخطب ودها بهدف استقطاب ما أمكن من رؤوس الأموال التي تبحث عن خدمات مطابقة لمعتقداتها وقيمها الدينية.وأنشأت لذلك الفروع والنوافذ المالية حيثما كانت هناك حاجة واتضح طلب. وساهم هذا التماشي في نمو المصارف الإسلامية وانتشارها في غير مراكزها التقليدية حيث أضحى يوجد اليوم ما يزيد عن 300 بنك ومؤسسة إسلامية تتعامل وفق أحكام الشريعة في أكثر من 80 بلدا في العالم، وتدير ما بين 500 و 800 مليار دولار وتستقطب اهتمام المزيد من البنوك التقليدية الكبرى التي اضطرت هذه البنوك أمام النتائج الباهرة التي حققتها المصارف الإسلامية، إلى مواكبة التيار وامتطاء القطار والسعي إلى مسك مقوده والتحكم في مسيرته [1].

وأصبح العديد من المصرفيين الغربيين ينظرون إلى التمويل الإسلامي باعتباره أمراً مهما جديرا بالتأمل وكفرصة عمل نادرة من حيث الكفاءة والمردودية، معتبرين المصرفية الإسلامية والتمويل الإسلامي من أكثر الجوانب الايجابية في الإسلام، بل هو الجانب الذي يمكن للغربيين الدخول في حوار مع المسلمين بشأنه والتعرف على الوجه المضيء للإسلام من خلاله[2].

ثانيا: احتدام التنافس على الصناعة المالية الإسلامية:

كان من شأن هذا النمو المتزايد لحركة البنوك الإسلامية أن يزيد التنافس وتتسابق البنوك الكبرى نحو الصناعة المالية الإسلامية ومنتجاتها المتنوعة التي تمثل بديلا أخلاقيا وعمليا لما تقدمه البنوك التقليدية من خدمات لا تجد تفاعلا كبيرا من كل العملاء الذين لا يطمئنون للاستثمار والتمويل الذي لا يراعي الأخلاق والقيم وليس له من همّ سوى الربح والمزيد من الربح بكل الأشكال والأساليب[3].

ويزداد عدد البنوك والمؤسسات المالية الغربية التي تقدم خدمات مصرفية تتوافق مع تعاليم الشريعة الإسلامية في أوروبا وآسيا يوما بعد يوم. ولم يقتصر نمو الظاهرة على الدول الأوروبية وأمريكا بل وصل إلى دول أمريكا الجنوبية والصين واليابان التي من المنتظر أن تكون أولى الدول الصناعية الكبرى التي تصدر سندات إسلامية بعدما وقع "البنك الياباني للتعاون الدولي" خطته التي أعلن عنها لاجتذاب أموال من الدول الإسلامية الغنية بالبترول[4].

ثالثا: توسع الاهتمام بالاقتصاد والتمويل الأخلاقي:

لم تكن هذه النزعة الأخلاقية في المعاملات المالية خاصة بالمسلمين فحسب بل أضحت ظاهرة شبه كونية تستقطب شرائح واسعة من المجتمعات الغربية التي مجت الأساليب الجشعة للبنوك الرأسمالية ونهمها المفرط لتحقيق الأرباح الخيالية على حساب الأخلاق والقيم الإنسانية مما أوقعها في كثير من الفوضى والاضطراب من جراءهيمنة المعاملات غير المشروعة والإفراط في الائتمان السلبي والصفقات الوهمية التي لا تمت للإنتاج الحقيقي بأي قرابة أو ارتباط.

رابعا: الحرص على جذب الرساميل الإسلامية :

مما لا شك فيه أن هذا الاهتمام المتزايد بظاهرة البنوكالإسلامية لم يكن بعيدا عن المنطق النفعي وحسابات المصالح والأرباح وهو منطق مفهوم ولا عيب فيه في عرف التجارة والاقتصاد وقواميس المال والأعمال ولا يجب اتخاذه ذريعة للتشهير بالتجارب التي تخوضها البنوك الغربية في طريق الاستفادة من الصناعة المالية الإسلامية والمساهمة في تطوير أدوات هذه الصناعة الناشئة ما دام العديد من المهزومين ثقافيا في ديار المسلمين لا يعيرون لهذه الظاهرة أي اهتمام ولا يكنون لثقافتهم أي احترام.

خامسا :نجاعة منتجات الصناعة المالية وتفوقها عالميا:

أصبحتفوق القطاع المصرفي الإسلامي في إدارة الموارد المالية على القطاع المصرفي التقليديأمرا مسلما به لدى الجميع نظرا للنجاح الباهر الذي حققه خلال تجربته القصيرة حيث وصل معدل النمو في القطاع المصرفي الإسلامي 15% سنويا وارتفع معدل العائد على الاستثمارات فيها فضلا عن انخفاض تكاليف الاستثمار في المصارف الإسلامية عنه في القطاع المصرفي التقليدي[5]حيث تحقق البنوك الإسلامية معدلات للربحية تزيد عن تلكالمحققة بواسطة البنوكالتقليديةوطبقا لدراسة أعدها معهدالدراساتالمصرفية حول أثر الأوضاع الاحتكارية علىالأداء فان معدل العائدعلىالأصول(ROA(Return On Assets الذي يعد احد المقاييس الأساسية للربحية في النشاطات البنكية المعاصرة، حيث يمثل نسبةصافي الربح المحقق إلىإجماليأصول البنك ويعطي المؤشر معلومات عن درجة كفاءة عمليةإدارةأصول البنك، وعن مقدارالربح المحقق عن كل استثمار في الأصول التي يملكهاالبنكفان أداء البنوك الإسلاميةباستخدام هذا المؤشر يفوق أيضاأداء البنوك التقليديةبشكل كبير. وبينت هذه الدراسة أنهناك أكثر من 75 دولة تقع في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا تم تحويل البنوك المركزية بالكامل فيها إلى النظام الإسلامي، كما يوجد تواجد ملحوظ للمؤسسات المالية الإسلامية في أوروبا وأمريكا ويبلغ إجمالي أصول هذه المؤسسات ما يزيد على 700 مليار دولار أمريكي.

سادسا: مضاعفات الأزمة المالية الراهنة:

ما حدث في السنتين الأخيرتين من أزمة مالية هزت الأسواق العالمية وأربكت الدول الكبرى على نطاق واسع ولا تزال إخطارها جاثمة على الاقتصاد الرأسمالي العالمي برمته، دفع الأنظار بقوة إلى البنوك الإسلاميةوأدوات الصناعة المالية الإسلامية الناشئة التي لم تطلها شظايا هذه الأزمة المتفاقمة لسبب جوهري رئيس يتعلق بتباين القواعد التي ترتكز عليها هذه التجربة الإسلامية المتنامية بشكل ملفت مع مبادئ الاقتصاد الرأسمالي الكلاسيكي الذي يحكم نشاطات كل المؤسسات والبنوك العالمية بدون استثناء, المشاركة في الربح والخسارة أو بالتعبير الشرعي الغنم بالغرم :انه مجرد مبدأ اقتصادي بسيط ولكنه على غاية كبيرة من المنطقية في مقابل نظام الفائدة الذي كرس البحث عن الربح السريع بأي ثمن كان برمته لقد تحولت أنظار العديدين من الساسة وصناع القرار والخبراء في الغرب في ظرف وجيز بحكم تداعيات الأزمة الخانقة والمتفاقمة إلىالتأمل في أسباب نمو البنوكالإسلاميةوإقبال المزيد من الناس عليها ونجاحها في الإفلات من بدون خسائر من أزمة الرهن العقاري التي تشهدها السوق المالية وهذا الإعصار العالمي المدوي والنظر إلىأدوات المالية الإسلامية الناجعة من مشاركة ومرابحة وإجارة واستصناع وسلم وصكوك وما إلى ذلك بكل اهتمام وعناية.[6]

المحور الثاني: واقع تجارب الدول الأوروبية في فتح نوافذ إسلامية:

أولا: التجربة البريطانية:

بريطانياذلك البلد الأوربي المنفتح على الثقافات العالميةكان له الفضل في احتضان وترخيص أول بنك إسلامي بمعايير تحترم الشريعة الإسلامية، وإعطاء تراخيص لبنوك تقليدية لفتح نوافذ للمنتجات الإسلامية (عقود المرابحة، المضاربة، المشاركة، ..) حيث بلغ عدد البنوك التي تقدم منتجات تتوافق مع الشريعة الإسلامية إلى 22 بنكاً، منها 5 بنوك إسلامية و17 بنكاً تقليدياً له نوافذ يقدم من خلالها منتجات البنوك الإسلامية.

ظهرت البنوكالإسلامية في بريطانيا بأواخر السبعينات (1978-1979) حيث سمحت الحكومة البريطانية لبعض الشركات الاستثمارية الإسلامية في العمل في لندن وكان أولها: شركة الاستثمار الإسلامية القابضة (IslamicBanking International Holding) عام 1978، وبعدها شركة بيت التمويل (Islamic FinanceHouse)، وفي سنة 1987 دخلت مجموعة مصرف البركة العالمية التي استمرت في العمل إلى غاية 1993، حيث تطورت ودائعها من 28 مليون جنيه سنة 1983 إلى 154 جنيه سنة 1991، وفتحت فرعين في لندن وفرعاً آخر في بيرمنغهام, لكن ونتيجة للأزمة المالية التي عصفت بالسوق المالي اللندنية بداية التسعينات، اضطرت الحكومة البريطانية إلىالزيادة في الضرائب على المؤسسات المالية الأجنبية، وفي سنة 1997 فتح المصرف المتحد الأهلي الكويتي فرعا له في لندن عرف بمشروع المنزل لتقديم تمويلات للجالية المسلمة عبر عقود المرابحة والإجارة.

وفي أكتوبر 2004ولد أول بنك إسلامي بكل مواصفات البنوكالإسلامية، وهو البنك الإسلامي البريطاني (IBB) بعد مجهودات من الحكومة البريطانية لتعزيز دور البنوك الإسلامية في السوق المالي اللندني إيمانا منهم بمبدأ المنافسة, وبسبب تشديد دراسات الباحثين بشأن مستقبل البنوك الإسلامية في السوق اللندنية، ولعل أبرز هذه الوجوه (رودني ويلسون Rodney Wilson) الاقتصادي الذي يعتبر أحد أبرز الوجوه التي تنبأت وكتبت عن البنوكالإسلامية في بريطانيا. بعدها فتحت بنوك تقليدية نوافذ للمنتجات الإسلامية، كان أبرزها بنك:[7]

1- HSBC Amanah

2- ABC International Bank

3- Deutsh Bank, Citi Group

لائحة البنوك الإسلامية المتوافقة مع الشريعة في بريطانيا

بنوك تقليدية لها نوافذ في المنتجات الإسلامية	البنوك الإسلامية المتوافقة مع الشريعة في بريطانيا
- HSBC AMANAH - ABC International Bank - AHLI United Bank - Bank of Ireland	- Islamic Bank of Britain - Bank of London and The Middle East - European Islamic Investment

- Barclays	- Bank Gate House
- BNP Paribas	- QIB UK
- Bristol & West	
- CITI Group	
- Deutsh Bank	
- Europe Arab Bank	
- IBJ International London	
- J Aron& Co	
- Lloyds Banking Group	
- Royal of Banking Scotland	
- Standard Chartered	
- UBS	
- United National Bank	

Source: Report of theInstituteThe City UK in March 2015

ثانيا: التجربة الفرنسية:

تعد فرنسا ذات الجالية المسلمة التي تزيد عن 6 ملايين مسلم، المتفوقة على بريطانيا (5.2 مليون مسلم) من حيث عدد الجالية المسلمة التي ينتمي أغلبها إلى دول شمال أفريقيا (المغرب، الجزائر، تونس، ودول جنوب الصحراء) التي لم تظهر فيها البنوك الإسلامية إلا في السنوات القليلةالماضيةوبعضها لا يزال ينتظر الضوء الأخضر من صناع القرار في بلادهم (المغرب). بدأت فرنسا بالتنافس مع بريطانيا ذات التاريخ الطويل في البنوك الإسلامية لتكون باريس عاصمة التمويل الإسلامي خارج الدول الإسلامية، لكنها تواجه تحديات كبيرة عكس بريطانيا، خاصة ثقافة الجالية المسلمة في فرنسا، والتي أغلبها لا تتوفر على معرفة، أو مفاهيمها محدودة فيما يخص التمويل الإسلامي التي افتقدوها في بلادهم الأصلية، عكس الجالية المسلمة في بريطانيا التي تنتمي إلى مهد التمويل الإسلامي،الشرق الأوسط والخليج ودول جنوب شرق آسيا, في أواخر ابريل 2014 أصدرت أول صكوك في السوق المالية الفرنسية يتماشى مع الشريعة الإسلامية، وبعدها دخلت مجموعة البنك الشعبي وبنك فرنسا في فتح نوافذ للمنتجات الإسلامية (المرابحة والإجارة، ..) التي تساير متطلبات سوق العقار الفرنسي.(8)

وظهرت بعدها المؤسسة الفرنسية المالية الإسلامية IFFIالتي يترأسها وزير الخارجية الأسبق ورئيس غرفة التجارة الفرنسية العربية لتعزيز التمويل الإسلامي في فرنسا. أعطت Herve de Charetteفي عهد حكومة ساركوزي إشارات واضحة لاستقطاب رأسمال الإسلامي، فقامت بعدها عدة بنوك إسلامية في زيارات إلى فرنسا لمعرفة الفرص التي تتيحها فرنسا للتمويلات الإسلامية، حيثتشير تقارير فرنسية إلى قرب افتتاح أول بنك إسلامي في فرنسا والمرجح حسب نفس التقارير إلى البنك الإسلامي الدولي القطري.

ثالثا: البنوك الإسلامية في باقي الدول الأوربية:

تبلغ نسبة عدد البنوك الإسلامية في باقي الدول الأوروبية ألمانيا (2)، لوكسمبورغ (1)، روسيا (1)، ايرلندا (1). بينما تبقى باقي الدول الأوربية ذات الجالية المسلمة من أصول مغاربية (هولندا، اسبانيا، بلجيكا، ايطاليا، الدانمرك، السويد، النرويج، ...) بعيدة كل البعد عن ثقافة البنوك الإسلامية، نظراً للبعد الثقافي المبني على ثقافة البلد الأصل، لكن اسبانيا التي بدأت مؤخراً الدخول في ميدان البنوك الإسلامية حيث تم يوم 15 مارس 2013 تأسيس أول مركز للدراسات والأبحاث في الاقتصاد والمالية الإسلامية الذي يضم نخبة من الأكاديميين والباحثين في ميدان البنوك الإسلامية (نحن عضو مؤسس للمركز)ينتمون إلى دول، المغرب، إسبانيا، البيرو، والمكسيك من أجل التعريف بماهية البنوك الإسلامية في المجتمع الإسلامي والمجتمع الاسباني بصفة عامة، وفتح قنوات التواصل مع مختلف المهتمين، المستثمرين، الباحثين، المؤسسات وكذلك الدولة الاسبانية للشروع في التفكير لفتح الباب أمام هذه البنوك للاستثمار في اسبانيا.

ورغم هذا النمو، فإن البنوك الإسلامية تواجهها عدة تحديات خاصة في أوروبا، لعل أبرزها فقدان الهوية، حيث أن العديد من البنوك التقليدية التي تقدم نوافذ للمنتجات الإسلامية لا تحترم مبادئ الشريعة الإسلامية في تعاملاتها مع الزبائن، مما يجعلها تقدم نظرة خاطئة حول منظومة البنوك الإسلامية، إضافة إلى الشروط التي تضعها بعض البنوك المركزية على البنوك الإسلامية خاصة فيما يتعلق بتحديد الفائدة على البنوك الإسلامية أو النوافذ الإسلامية، كما يشكل ضعف الوعي وثقافة الجالية المسلمة في الغرب بما يخص مفاهيم التمويل الإسلامي وآليات اشتغالها أحد أكبر التحديات مع ضعف التسويق الإعلامي وغياب قنوات خاصة لنشر ثقافة التمويل الإسلامي وكذلك قلة وانعدام الكوادر المؤهلة والمعاهد المتخصصة في البنوك الإسلامية.[9]

المحور الثالث: أهم المعوقات والتحديات التي واجهتالبنوك الإسلامية

تنقسم المعوقات إلي نوعين ؛ فمنها ما يخص تجربة النوافذ والفروع الإسلامية ومنها ما هو عام يخص البنوك الإسلامية جميعا ، نتناول كل منها بشيء من التفصيل فيما يلي:

أولا : المعوقاتالتي تخص النوافذ والفروع الإسلامية:تتفاوت هذه المعوقات بحسب الحالة من بنكإلى آخر كما أنها تتفاوت أيضا في درجة أهميتها فيما بين البنوكالتي تختار مجرد افتتاح نوافذ إسلامية وتلك التي تختار تحويل فروع تقليدية إلى فروع إسلامية خاصة إذا ما كان الهدف هو خدمة قطاع الأفراد الذي يتطلب التوسع في شبكة هذه الفروع المحوّلة وربما افتتاح فروع إسلامية جديدة, لذلك لعله يكون مفيدا أن نستعرضها جميعا في هذا المقام تسجيلا للتجربة ، وتعميما للمعرفة ، خاصة فيما يتعلق بتحويل الفروع للاستفادة منها فيالبنوك الراغبة في إتباع نفس النهج في تقديم الخدمات البنكية الإسلامية مستقبلا وتتمثل هذه المعوقات في التالي :[10]

1- **معوقات إدارية**:عدم وضوح الرؤية على مستوى البنك ككل عن خطط الإدارة فيما يتعلقبإقدامها على تقديم البنوكالإسلامية،خاصة في حالة الرغبة في التوسع التدريجيفي هذا التوجه مستقبلا. الأمر الذي قد

يؤدى إلى غياب أو محدودية مشاركة الإدارات الأخرى في صياغة هذا التوجه. الأمر الذي يؤدى بدوره إلى بروز السلبيات التالية :

- تواضع القناعات الشخصية عند بعض المسؤولين بسلامة هذا التوجه المزدوج للبنك

- ظهور احتكاكات عملية تمتد كما سبقت الإشارة، لتشمل التنافس غير البناء بين القائمين على إدارة الفروع بشقيها الإسلامي والتقليدي.

- ضعف الاستعداد لدى إدارات البنك الأخرى للمساعدة في تطوير بدائل إسلامية لمنتجاتها.

2- **معوقات ذات صلة بالموارد البشرية**:هذه النوعية من المعوقات تزداد ظهورا في حالة تحويل الفروع وكلما زادت ضبابية الرؤية نحو الأسباب الحقيقية لتقديم العمل البنكي الإسلامي في البنكفبالإضافةإلى محدودية الكوادر البشرية ذات الخبرة في أدوات الخزينة وخدمات الاستثمار والتمويل ، نجد أن هذه الضبابية في الرؤية قد تؤدى إلى حالة من عدم التأكد لدى العاملين في البنك وشيوع "الإشاعات" وتدنى الروح المعنوية بينهم, كما تنعكس هذه الرؤية غير الواضحة في محدودية الموارد المالية التي يتم تخصيصها لتدريب العاملين في البنك على طبيعة وأدوات العمل البنكالإسلامي ، فتنشأ فجوة بين الأهداف والوسائل مما يضيف إلى الشعور بالحيرة وعدم التأكد.

3- **معوقات ذات صلة بالنظم والسياسات**:تشير التجربة إلى أن الكثير من البنوك التي رغبت في تقديم البنوكالإسلامية فيها جنبا إلى جنب مع البنوك التقليدية لا تعطى انتباها كافيا للأمرين التاليين:

- عدم ملائمة النظام المحاسبي المعمول به والقائم على أسس تقليدية مع متطلبات العمل البنكي الإسلامي.

- التباطؤ أحيانا في تلبية احتياجات التطبيق المصرفي الإسلامي من نظم وإجراءات فنية، الأمر الذي ينعكس على العمل نفسه في صورة إطالة وتعقيد في الإجراءات والضعف النسبي لمستوى خدمة العملاء.

4- **معوقات ذات صلة بتطوير المنتجات**:لما كانت المرحلة الماضية بمثابة مرحلة "الولادة" الجديدة للعمل البنكيالإسلامي، فانه كغيره من كل جديد ، عانى من نقص هنا أو هناك. ولقد كانت محدودية المنتجات الإسلامية من الأمور التي كثر الحديث عنها خلال هذه المرحلة الأوّلية، و أشير هنا إلى أن هذا النقص تجلى أكثر ما يكون في مجال أعمال الخزينة وأدواتها، وهو الأمر الذي أعتقد أنه لا يزال قائما حتى يومنا هذا.

5- **معوقات ذات صلة بتطوير الأسواق**:تجلت هذه المعوقات في الأمور التالية :

- محاولة خدمة جميع القطاعات والشرائح السوقية دون التركيز على قطاعات أو شرائح بعينها ، خاصة في تلك المصارف التي استهدفت خدمة قطاع الأفراد في أسواقها.

- تحفظ بعض العملاء على التعامل مع بنك يقدم خدمات مزدوجة.

- التزايد المستمر لحدة المنافسة خاصة من المصارف الأجنبية الكبيرة.
- صعوبة الإعلان والدعاية المباشرة عن المنتجات الإسلامية أحيانا.

ثانيا : التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية عامة

واجه العمل البنكيالإسلامي خلال المرحلة الماضية العديد من التحديات الصعبة التي كان لابد له من مواجهتها والتغلب عليها لتبقى على مصداقيتها واستمراربحيتها ونموها ، وهى التحديات التي نورد أهمها فيما يلي :

1- غياب النظم الرقابية المناسبة لطبيعة النشاط البنكي الإسلامي:[11]

عدم وضوح أو ربما عدم وجود علاقة بين المصارف الإسلامية أو الممارسة للعمل البنكيالإسلامي والمصارف المركزية المنظمة للصناعة المصرفية والمراقبة عليها. ففيما عدا حالات قليلة نجد أن المصارف المركزية لديها نظام واحد للتعامل مع المصارف العاملة في دولها ، دون تفرقة بين العمل البنكيالإسلامي والعمل المصرفي التقليدي ، الأمر الذي يرجع في حقيقته إلي أن بعض هذه الدول لا تسمح نظاما بالترخيص للبنوك فيها بتسمية نفسها بنوكا إسلامية. كما لا توفر لها الأدوات المقبولة إسلاميا للاستفادة من التسهيلات المصرفية التي تتيحها عادة للبنوك التقليدية ، وهو الأمر الذي يضع المصارف الإسلامية في وضع لا يسمح لها بالتنافس على قدم المساواة مع المصارف التقليدية.

2- ضعف وندرة الموارد البشرية :أن توفر العنصر البشرى المناسب يمثل أحد أهم أسباب النجاح لأي منشأة أو مؤسسة خاصة مع التقدم التقني الكبير القائم حاليا والقادم مستقبلا ، والمصارف الإسلامية ليست استثناء من ذلك ، فنجاحها في رسالتها سوف يتوقف كثيرا على مدى نجاحها في استقطاب الكوادر المؤهلة والمدربة للعمل فيها ليس فقط من الناحية الفنية للعمل ولكن أيضا من حيث صدق القناعة لديها بالعمل المصرفي الإسلامي صحيح أن المصارف الإسلامية لا تدخر جهدا في تحقيق ذلك ولكن الواقع يشير إلي النقص النسبي في المعروض منها مقارنة بالطلب عليها.

3- اختلاف معايير تطبيق المنتجات الإسلامية:في الوقت الذي تم فيه إلى حد كبير معالجة مشكلة محدودية المنتجات الإسلامية من خلال تطوير العديد من منتجات التمويل والاستثمار الإسلاميين فانه لا تزال تواجه المصارف الممارسة للعمل البنكيالإسلامي صعوبة أخرى لا تقل أهمية ، ألا وهى مشكلة تعدد طرق وقواعد تطبيقها في الواقع العملي. فمع تعدد المصارف الإسلامية واستخدامها لعدد من صيغ التمويل الإسلامية، فإنها لم تتمكن حتى الآن من توحيد قواعد تطبيقها، فنجد بنوكا مختلفة تقدم نفس صيغة التمويل ولكن بطرق مختلفة. الأمرالذي قد يؤدى إلي كثير من البلبلة والشك في أذهان المتعاملين مع المصارف الإسلامية من حيث سلامة التطبيق ومصداقيته. ولعل هذا الاختلاف يرجع في المقام الأول إلى الأسباب التالية :

أ- اختلاف هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية وما قد يصاحبه من تفسيرات مختلفة لبعض الأحكام الشرعية الفرعية تبعا للاختلاف القائم بخصوصها بين المدارس الفقهية الأربعة الرئيسية.

ب– حقيقة أن فتاوى هيئات الرقابة الشرعية تتبنى أساسا على كيفية وكفاية المعلومات المقدمة لها بخصوص المنتج موضوع الفتوى. وتزداد أهمية هذه الحقيقة عندما يتعلق الأمر بالمصارف التقليدية خاصة في الدول غير الإسلاميةوذلك في الوقت الذي تفرض فيه متطلبات السوق ضرورة قيام المصارف الإسلامية بتطوير البدائل الشرعية للمنتجات المصرفية التقليدية،واجتهادها المستمر في هذا الخصوص تلبية لحاجة العملاء ومواجهة لمتطلبات المنافسة التي تزداد حدتها يوما بعد يوم. وخير مثال على ذلك قيام بعض المصارف الإسلامية بتقديم منتج "التورق" بغرض توفير السيولة النقدية للعملاء كبديل للقروض الشخصية التقليدية. وهو المنتج الذي لم يلق القبول من الجميع ولم يستقر بعد ليس بسبب عدم مشروعيته ولكن بسبب عدم الاتفاق على كيفية تطبيقه, والمثال الآخر على اختلاف التطبيق هو تقديم بطاقة الائتمان الإسلامية, ومما يضيف إلى أهمية هذا الموضوع إن هذين المنتجين "التورق" و "بطاقة الائتمان الإسلامية" يعتبران من المنتجات المصرفية الحيوية لنجاح البنوكالإسلامية فى خدمة قطاع الأفراد تحديدا ، وهو القطاع الذي أصبح الأكثر أهمية للبنوك التجارية عامة. الأمر الذي يتطلب معالجة سريعة من قبل الهيئات المركزية والمنظمة للعمل البنكي الإسلامي بما يحقق التوازن بين الالتزام التام بالأحكام الشرعية والحاجة الماسة لتطوير العمل البنكيالإسلاميوإستمراريته.

4– ضعف إلمام المراجعين الشرعيين بالمنتجات المصرفية التقليدية: بينما يكون للنصح الشرعي الذي توفره هيئات الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية دورا حيويا لضمان سلامة التطبيق ، إلا أن ذلك يجب ألا ينفي أن المعرفة الجيدة لأعضاء هذه الهيئات الشرعية بدقائق الأدوات والأسواق المالية الحديثة لا يقل أهمية عن معرفتهم بالجوانب الفقهية للتعامل خاصة في ظل التداخل والتشابك الكبير بين أسواق المال الدولية ، ومن هنا تأتى أهمية مدى كفاية وكفاءة الرقابة والمراجعة الشرعية في معرفة كل الأبعاد ذات الصلة بالعمل المصرفي الإسلامي وليس الجانب الفقهي منها فقط, وهو الأمر الذي قد يصعب توفره في معظم الحالات في الوقت الحاضر نظرا للحداثة النسبية للعمل المصرفي الإسلامي في طوره المعاصر. إن مثل هذا القصور سيترك ظلاله على مسيرة وسلامة العمل البنكي الإسلامي بصفة عامة.

5– ضعف أو عدم وجود أسواق مال متطورة: أن عدم وجود أسواق مال متطورة في الكثير من الدول الإسلامية يمثل عائقا كبيرا أمام البنوك الإسلامية لاستثمارأموالها في استثمارات طويلة الأجل تساعد في التنمية الاقتصاديةوالاجتماعية في هذه الدول,فالاستثمارات الطويلة الأجل يمكن أن تسبب مشكلة سيولة لهذه المصارف إذا لم تتمكن من تحويلها إلي أوراق مالية يمكن تسييلها عند الحاجة, ومن ثم فإن عدم وجود أسواق مالية متطورة في الكثير من الدول الإسلامية يشكل بحد ذاته تحديا كبيرا أمام البنوك الإسلامية, أن تطوير مثل هذه الأسواق يعتبر شرطا ضروريا لقيام المصارف الإسلامية بدورها في تجميع مدخرات المسلمين واستثمارها في المشاريع المتوسطة والطويلة الأجل التي تحتاجها عملية التنمية الاقتصادية في الدول الإسلامية.

لا شك أن الجهود التي بذلت من أجل تأسيس مركز إدارة السيولة ، والشروع في تنظيم وإنشاء السوق المالية الإسلامية وهيئة التصنيف للبنوك الإسلامية والتي مقرها جميعا مملكة البحرين كما سبقت الإشارة ، سيكون لها إنشاء الله الأثر المحمود في التغلب على هذه الصعوبة والمساهمة الفعالة في تطوير مجمل العمل البنكيالإسلامي.

6– التخوف من عدم توفر الشفافية :لما كان مبدأ المشاركة في الربح هو الأساس في صناعة البنوك الإسلامية ، فإن ذلك يستتبع بالضرورة أن يقوم التعامل بين كل الأطراف المشاركة في المشروع على أسس واضحة للإفصاح والشفافية عن النتائج المالية لهذا

المشروع محل المشاركة, فقد يكون هناك نوع من التخوف أن يلجأ "المضارب" مثلا في عقد المضاربة الإسلامية بممارسة نوع من الأنشطة غير المقبولة من صاحب رأس المال "رب المال". أو أن يقوم "المضارب" بعدم الإفصاح السليم عن حجم الأرباح التي يحققها المشروع وهو السلوك الذي سيؤدى بالضرورة إلي تخفيض ربحية البنك الإسلامي "رب المال" وإلي إضعاف الثقة في النظام ككل.

وإدراكا لأهمية هذه المشكلة ، عندما يتعلق الأمر بالمصرف كمضارب ، تم تأسيس هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFIفي مملكة البحرين بغرض وضع المعايير المحاسبية اللازمة لضمان سلامة ممارسة العمل البنكيالإسلامي وشفافيته مقارنة بمثيلاتها في "اتفاقية بازل" للبنوك التقليدية ولحسن الطالع أخذت مؤسسة نقد البحرين وعدد من المصارف الممارسة للبنوك الإسلامية في الدول الأخرى بتطبيق هذه المعايير.

7- **البطء فيتوحيد المعايير المحاسبية:**إن تطوير نظام محاسبي مناسب للعمل المصرفي الإسلامي تتفق عليه المصارف الإسلامية يعتبر أمرا هاما من الناحية العملية لضمان سلامة كل من نظم الرقابة الداخلية (داخل البنك) والرقابة الخارجية (المصارف المركزية). وعلى الرغم من قيام بنك التنمية الإسلامي بالمشاركة مع عدد من المؤسسات المهنية والمؤسسات المالية الإسلامية بإنشاء "هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية" التي مقرها البحرين ، وعلى الرغم من قيام مؤسسة النقد في دولة البحرين بتطوير نظام محاسبي خاص بالمصارف الإسلامية فيها ، فإنه يبدو أنه لا يوجد حتىالآناستعدادكاف من المصارف الإسلامية لتبنى مثل هذا النظام الموحد والعمل بمقتضاه.

8- **صغر حجم المصارف الإسلامية:**لا شك أن صغر حجم البنوكوالوحدات الممارسة للعمل البنكيالإسلامي يعتبر من المعوقات الرئيسية لنموها والحد من كفاءتها التشغيلية. فمن المعروف في الأدبيات المصرفية أن هناك حدا أدنى لحجم المصرف يتم بعده جنى ثمار ما أصطلح على تسميته اقتصاديا بـ "وفورات الحجم" وهى الوفوراتالتي تحدث آثارها الإيجابية على كفاءة التشغيل وبالتالي على مستوى ربحية المصرف ، ومن ثم على قدرته على توفير الاستثمارات اللازمة لتنمية موارده البشرية وتقنياته المصرفية. وهما العنصران اللذان لا غنى عنهما للمصارف الإسلامية لمواجهة المنافسة القادمة لا محالة من البنوك الأجنبية في ظل ما أصبح يعرف بنظام العولمة الجديد,الأمر الذي يفرض على المصارف الإسلامية الإسراع بالدخول فياندماجات مدروسة تعالج بها مشكلة صغر أحجامها وتحسين كفاءاتها التشغيلية والتسويقية عامة. كما أننا نرى أن يكون للجهات الرقابية (البنوك المركزية وما شابهها) دور في تشجيع وتحفيز المصارف الإسلامية للأخذ بهذا التوجه الذي أصبح ضروريا وملحاً.

الخاتمة:

على الرغم من أن البعض ينظر إلى البنوك الإسلامية باعتبارها ظاهرة حديثة نشأت خلال الثلاثون عاما الماضية ، إلا أن نشأة العمل البنكي الإسلامي تعود في الواقع إلى الأيام الأولى للدولة الإسلامية. ولعل مما ساعد على إحياء البنوك الإسلامية المعاصرة توافر الظروف الاقتصادية المناسبة التي صاحبت فترة الطفرة النفطية في السبعينيات من القرن الماضي وما رافقها من صحوة إسلامية انتشرتفي الدول الإسلامية عامة وفى المنطقة العربية خاصة. فبينما ساعدت الطفرة النفطية على تراكم الثروات تطلبت الصحوة الإسلامية ضرورة العودة إلى النظام البنكيالإسلامي, الأمر الذي أدى إلى ظهور أسواق واسعة وعملاء أثرياء يريدون النأي بأنفسهم عن التعامل البنكي الربوي ، بما

ترتب عليه من "فتح شهية" المصارف التقليدية للسعي الحثيث نحو جذب هذه الأموال المتاحة وغير المكلفة فأقدمت الكثير من البنوك التقليدية على المستويين المحلى والدولي على الولوج إلى عالم البنوك الإسلامية من خلال مداخل تعددت أشكالها وأهدافها.

النتائج:علىضوءماتمتقديمهاتمالتوصلإلى:

- أنإقبالالمصارفالتجاريةالتقليديةعلىفتحفروعإسلاميةيرجعإلىدوافعمختلفة،فقديكونوراءذلكالتحركبمقاييسالمنافسةوالتقليد،كماقديكونالدافعتحقيقالعائدالأعلىعمايتحققمنالتعاملبالأسلوبالتقليديللمصارفالتجاريةإذأنوجودشريحةسوقيةكبيرةومتنامية منالعملاءالراغبينفيإيداعأموالهمفيالمصارفدوناخذالفوائدالمصرفيةعليها،قدفتحشهيةالمصارفالتقليديةلاستثمارهذه الفرصةالسوقيةالواعدةبأرباحهائلةنظراًلضخامةالأموالالمتاحةفيهذه الأسواقوانخفاضكلفتها.
- لقدأقدمتالبنوكالإسلاميةعلىممارسةالعملالمصرفيالإسلاميبأشكالمختلفة،مثلإنشاءفروعإسلاميةمتخصصةأونوافذإسلاميةداخلالفروعالتقليديةأوتقديمبعضالمنتجاتالبنوكالإسلاميةفيمحاليجذبالأموالوتوظيفهاإذتشيرإحصائيات المجموعةالدوليةللمالوالأعمال،إلىأنعددالبنوك التقليديةالتيتقدممنتجاتبنكيةإسلاميةبلغ (310) مصرفاًعلىمستوىالعالم،تديراستثماراتإسلاميةتقدرب (350) ملياردولار.

قائمة المراجع:

1- انظر في هذه الصدد:

Islamic Finance in Europe, Rodney Wilson. - Policy Papers (Robert Schuman Centre for Advanced Studies), n° 2007/02, décembre 2007, 29 p.

2- رودني ويلسون مدير الدراسات العليا بمعهد الدراسات الشرق أوسطية والإسلامية في جامعة درام الانجليزية، في حديث خاص لـ«الشرق الأوسط».

3- يقول روجر سمي،رجل الأعمال البريطاني الذي كان في وقت سابق لاعب كرة قدم " فقد الغرب معالم الطريقالصحيح، حيث إن ما تبقى لنا الآن جملة من الوريقات والقوائم الثرية من أصحابالأموال، وبدلاً من النظر إلى كل ما تشمئز منه أنفسنا والحكم عليه بالرفض وإثقالهبقيود قانونية جاهلة، علينا بالأحرى أن نبحث جيداً في القرآن الكريم في منطقة الشرقالأوسط وأن ننهل من مبادئ هذه الشريعة لنستغلها الاستغلال الصحيح في بناء نظماقتصادية حقيقية قادرة على تحمل الأزمات مهما كانت تبعاتها ."تقرير غربي يطالب الدولالغربية بالتحول للنظام المصرفي الإسلامي www.cibafi.org/NewsCenter.

4 – اقتصاديون غربيون: التمويل الإسلامي في أزهى فتراته www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid

5 - د. محمد هاشم رشوان , بدائل التمويل الإسلامية, أطروحة دكتوراه, جامعة قناة السويس,(مصر) , ص114, 2008.

6- دليل المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية جدة – الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، 1997م.

7- د. سعيد بن سعد المرطان ، ورقة بحثية بعنوان : "الفروع والنوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية"، ندوة حول التطبيقات الاقتصادية الإسلامية المعاصرة ، الدار البيضاء، مايو 1998م ، تحت الإعداد للنشر كورقة من الأوراق العلمية التي يصدرها المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب في البنك الإسلامي للتنمية.

8- د. سعيد بن سعد المرطان ، ورقة بحثية بعنوان " ضوابط تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية فى البنوك التقليدية : تجربة البنك الأهلالتجاريالسعودى" ، ندوة من إعداد اللجنة الإستشارية العليا للعمل على إسكتمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، اللجنة الإقتصادية ، دولة الكويت ، مايو 1999م.

9- منور إقبال وآخرين ، "التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي"، ورقة عرضية رقم "2" ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، البنك الإسلامي للتنمية ، الطبعة الأولي ، 1998م.

10- Philip Moore, Islamic Finance: A Partnership For Growth. London: Euromoney Publications, 1997.

11- Strengthening Islamic Banking in Pakistan : Looking Ahead, an article on the Internet (IBF Netversity).